البيان الصحفي
لوكالة فيتش بشأن تأكيد التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت
(٢ مايو ٢٠١٨)
(ترجمة موجزة)

أكّدت وكالة فيتش (Fitch Ratings) بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٨ تصنيفها الائتماني السيادي لدولة الكويت لعام ٢٠١٨ عند المرتبة "AA" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات البيان الصحفي (Rating Action Commentary-RAC) الذي أصدرته الوكالة.

أولاً – محركات التصنيف الرئيسية:

- تعكس نقاط القوة للتصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت أوضاعها المالية والخارجية القوية بشكلٍ استثنائي، حيث يُقدّر سعر برميل النفط التوازني للموازنة العامة لدولة الكويت بنحو ٥٦ دولارًا للبرميل، وهذا السعر هو الأدنى بين الدول المصدّرة للنفط والمقيّمة من قِبل وكالة فيتش. وأشار البيان إلى أن هناك عوامل تَحِد من تلك القوة تتمثّل باعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بشكلٍ كبير، ودرجة المخاطر الجيوسياسية، وضعف مؤشرات الحوكمة، ومدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. كما أشار البيان إلى أن دولة الرفاهية السخية والدور الاقتصادي الكبير للقطاع العام يُشكلان تحديات متزايدة أمام المالية العامة وذلك بسبب المعدلات المرتفعة للنمو السكاني للمواطنين.

- أشار البيان إلى عدم الإفصاح عن أداء وحجم الأصول السيادية التي تُديرها الهيئة العامة للاستثمار، وتُقدّر الوكالة صافي الأصول السيادية الخارجية التي تُديرها الهيئة بنحو ٥٨٠ مليار دولار أمريكي أو ما نسبته ٤٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٧. وتتضمن تلك القيمة صافي أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة، والمقدّر بنحو ٤٩٠ مليار دولار أمريكي، وتتزايد قيمة هذا الصندوق بشكلٍ مستمر نتيجة التحويلات السنوية المستمرة بنحو ١٠% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

- أشارت الوكالة إلى أن صندوق احتياطي الأجيال القادمة سيسمح لدولة الكويت في المحافظة على مستويات الإنفاق الجارية لعقود قادمة، في حين تتوقع الوكالة نفاذ صندوق الاحتياطي العام خلال خمس سنوات بافتراض بقاء العجز المالي للموازنة العامة عند المستوى المتوقع للسنة المالية ٢٠١٩/١٨.

- تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة فائضًا يبلغ نحو ٩٠٠ مليون دينار (٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنة المالية ٢٠١٨/١٧ (بحساب دخل الاستثمارات الحكومية المقدّر بنحو ٤,٦ مليار دينار كويتي، وعدم حساب التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة والبالغة نحو ١,٦ مليار دينار). ووفقًا لمنهجية وزارة المالية، سجلت الموازنة العامة عجزًا بنحو ٥,٣ مليار دينار كويتي .

- بافتراض سعر خام برنت عند نحو ٥٧,٥ دولارًا للبرميل في العامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة فائضًا بنحو ٣٠٠ مليون دينار (٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في السنتين الماليتين ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩. ووفقًا لمنهجية وزارة المالية، تتوقع الوكالة أن تسجل الموازنة العامة عجزًا بنحو ٥,٩ مليار دينار كويتي، والذي يتوافق تقريبًا مع احتياجات التمويل. كما أشارت الوكالة إلى أن مشروع الموازنة العامة المقترحة للسنة المالية ٢٠١٩/١٨ يتوقع تسجيل عجزاً ماليًا أكبر بافتراض السعر الاسترشادي لبرميل النفط عند نحو ٥٠ دولارًا للبرميل.

- أشارت الوكالة إلى أن الحكومة قد استوفت احتياجاتها التمويلية لسد عجز الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٨/١٧ من خلال إصدار دين محلي جديد بنحو ٧٠٠ مليون دينار كويتي تقريبًا، وسحب نحو ٥,٣ مليار دينار كويتي من صندوق الاحتياطي العام. وأشارت إلى عدم لجوء الحكومة للاقتراض الأجنبي في السنة المالية الماضية يعكس جهود الحكومة مع مجلس الأمة لإقرار قانون الدين العام الجديد.

- وترى الوكالة أن إقرار القانون الجديد سيسمح للحكومة بإصدار المزيد من الديون في السنتين الماليتين ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩، وتتوقع الوكالة أن تصل قيمة الإصدارات من الديون الخارجية خلال السنتين القادمتين نحو ١٦ مليار دولار أمريكي لتصل نسبة الدين العام إلى نحو إلى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠١٩.

- تُحقق الحكومة تقدمًا بطيئًا في برنامجها الإصلاحي الذي يستهدف خلق التوازن في المالية العامة وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وتوفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين، وأشارت الوكالة إلى أن الحكومة تركّز جهودها على التدابير التنظيمية والإدارية التي لا تتطلب موافقة مجلس الأمة.

- تتوقع الوكالة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت بنحو ٢,٩٪ في عام ٢٠١٧، مدفوعًا بتخفيض دولة الكويت إنتاجها النفطي بما يتماشى مع اتفاق منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". ومنذ بداية عام ٢٠١٧ وصل إنتاج النفط الكويتي إلى نحو ٢,٧ مليون برميل يوميًا، كما أشارت إلى أنها لا تتوقع انتعاش في حجم الإنتاج في عام ٢٠١٨ بالرغم من الخطط الحكومية لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى نحو ٤ ملايين برميل يوميًا بحلول عام ٢٠٢٠. كما أشارت إلى أن الانتهاء من تطوير اثنتين من المصافي القائمة كجزء من مشاريع الوقود النظيف في عام ٢٠١٨ سيحقق قيمة مضافة أكبر لإنتاج النفط وسيزيد كميات إنتاجها بشكلٍ قليل، وقد تصل الطاقة التكريرية لمصفاة الزور إلى نحو ٦١٥ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٩.

- وتتوقع الوكالة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات غير النفطية نموًا بنحو ٣,٥٪ خلال السنوات ٢٠١٨ -٢٠١٩ مدفوعًا بارتفاع الإنفاق الحكومي، وبشكلٍ خاص الإنفاق الاستثماري. وأشارت الوكالة إلى تعافي مؤشرات الثقة وتجارة التجزئة. كما أن الرقم المسجل للأراضي الممنوحة للمواطنين ضمن برنامج الإسكان الحكومي في عام ٢٠١٦ سيدعم نشاط البناء السكني في السنوات القادمة، وأشار البيان إلى أن القطاع المصرفي يتمتع برسملة وسيولة وربحية كافية سيمكنها من تقديم المزيد من الائتمان.

ثانيًا – حساسية التصنيف:

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثّر سلبًا وبشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- تآكل متانة الأوضاع المالية والخارجية نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط أو عدم القدرة على معالجة الاستنزاف الهيكلي للمالية العامة.

- أهم العوامل التي يمكن أن تؤثّر إيجابًا بشكل فردي أو جماعي على التصنيف الائتماني السيادي:

- التحسّن في نقاط الضعف الهيكلية مثل خفض الاعتماد على النفط، وتعزيز مؤشرات الحوكمة، وبيئة الأعمال وإطار عمل السياسة الاقتصادية.